PASSIA

PASSIA

المستوطنات

ومحادثات الوضع النهائي

نشرة خاصة

آذار 2001

مقدمة

غدت قضية المستوطنات من ابرز قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتناول تفاصيل واجتهادات من أكثر من طرف وخاصة مسألة المساحة الجغرافية التي تريد وتفاوض الحكومة الإسرائيلية من أجل اقتطاعها من أراض الضفة الغربية والقدس وضمها تحت سيادتها، وليس في مسألة قيام أو عدم قيام الدولة الفلسطينية على ما تبقى من ٢٢٪ من أراضي فلسطين التاريخية.

إن قضية المستوطنات الإسرائيلية التي باشرت إسرائيل في تشييدها وتوسيعها وتسمينها فور احتلالها العسكري للضفة الغربية وقطاع غزه في عام ١٩٦٧، من القضايا المعقدة في قضايا الصراع والاشتباك التفاوضي، بالإضافة إلى أن كافة الأعراف والقوانين والقرارات الدولية، تعتبر المستوطنات عدواناً وانتهاكاً صارخاً. لقد طورت السلطات الإسرائيلية برنامجها الاستيطاني الاستعماري في الأراضي المحتلة تنفيذاً لبرنامج الحركة الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل الكبرى وانتهجت حكوماتها المتعاقبة برنامجا لتنفيذ سياسة استعمارية لتحقيق أكبر قدر ممكن من السيطرة على الأرض الفلسطينية بما فيها مصادرها الطبيعية والتحكّم في مصادر البنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى تجزئة الأراضي المحتلة وتقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني على شكل تجمعات سكانية مبعثرة ومنفصلة ومحاصرة بالمستعمرات والطرق الالتفافية.

إن البرامج الاستيطانية المتعاقبة خلال ثلاثة عقود من الاحتلال وفرض سياسة الأمر الواقع كانت ولا تزال تهدف إلى الحيلولة دون انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية أو القبول بالسيادة الفلسطينية عليها، وبالتالي الحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة.

إن الدوافع الإسرائيلية في زرع المستوطنات غير الشرعية والمتحدية للإرادة الدولية ورغم المعارضة والمقاومة الفلسطينية يكشف أهدافاً استراتيجية أخرى لدعم التنمية والبنية التحتية في اسرائيل. لقد أصبحت المستوطنات الأداة العملية والسياسية وأيضاً الحجة الأمنية التي توظفها إسرائيل في مفاوضاتها ومواقفها الرسمية كمصلحة إسرائيلية يصعب تجاوزها ولا تساعد أية حكومة على اتخاذ قرار بالانسحاب أو القبول بالسيادة الفلسطينية عليها.

تهدف هذه النشرة الخاصة إلى عرض قضية المستوطنات الإسرائيلية والخرائط والأشكال البيانية ذات العلاقة.

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

خلفية تاريخية

خارطة (١)
مقارنة تاريخية-دولة فلسطينية

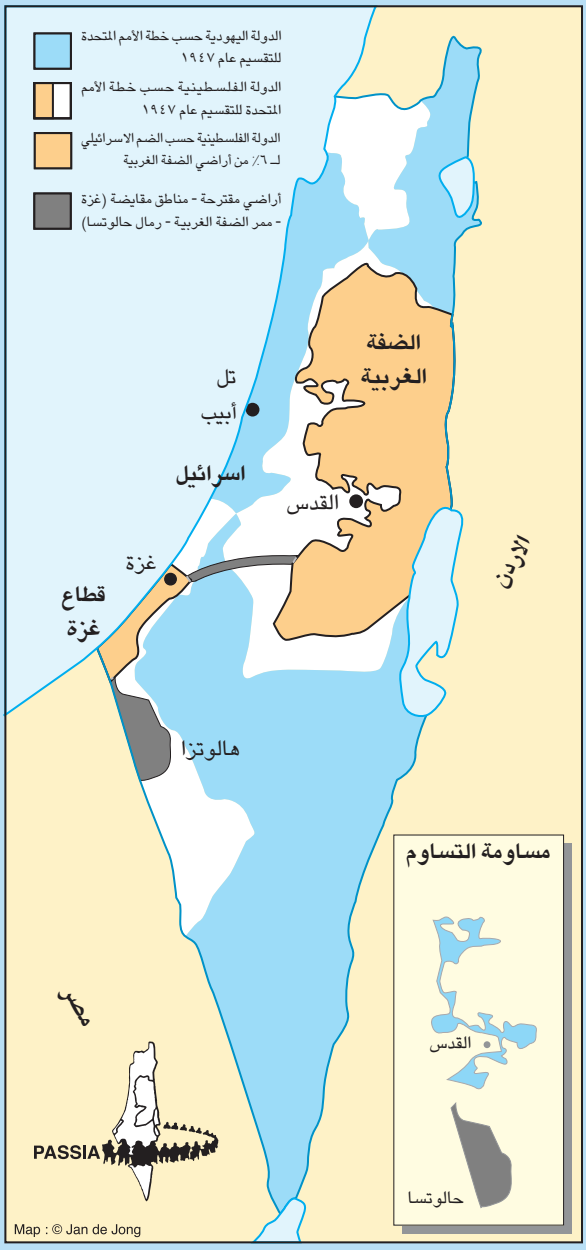

أوصت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ ، إلى تقسيم فلسطين « بنسبة أكبر أو أقل » إلى دولتين يهودية على ٥٦ , ٤٧٪ ودولة عربية على ٤٣ , ٥٣٪ من فلسطين . وقد جاءت هذه التوصية على الرغم من أن ٧٪ فقط من الأرض كانت مملوكة لليهود، الذين كانوا يشكلون ثلث عدد السكان . وقد أعقب الرفض الفلسطيني لخطة التقسيم إلى اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ والتي تسببت في تهجير ثلثي المواطنين الفلسطينيين من وجه الفظائع التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية، والتي واصلت عدوانها حتى احتلت ٧٨٪ من فلسطين .

في عام ١٩٦٧ ، احتلت إسرائيل الجزء المتبقي من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) . وقد دعا القرار رقم ٢٤٢ الذي تبناه مجلس الأمن الدولي في تلك السنة، لانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، الأمر الذي تطلب من الفلسطينيين أن يقبلوا ٢٢٪ من أرضهم لإقامة دولة فلسطينية عليها . وعندما قبلت القيادة الفلسطينية رسمياً قرار ٢٤٢ في تشرين الأول ١٩٨٨ ، فإنها قد فعلت ذلك على حساب ٧٨٪ من فلسطين التاريخية، أي قبول أقل من نصف مساحة ما نص عليه قرار التقسيم للعام ١٩٤٧ .

إلا أن إسرائيل أخفقت في النظر إلى التسوية التاريخية للأرض باعتبارها خطوة أساسية لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهذا ما يمكن استنتاجه من مطالبتها بضم ٦٪ على الأقل من الضفة الغربية (بشكل أساسي قرب نابلس وفي محيط وداخل القدس)، مقابل إمكانية مبادلتها بأرض هي كثبان رملية في منطقة حالوتسا . . . التي تم احتلالها في عام ١٩٤٩ (انظر الخريطة) . إن فقدان ٦٪ من أراضي الدولة الفلسطينية سيحرمها من أغنى مقتنياتها الحضرية والمساحات اللازمة للتنمية الحضرية والبنية التحتية، التي لا توجد في منطقة كثبان حالوت، وإنما في تلك المناطق الوسطى التي توجد حاجة ماسة إليها من أجل بعث وإحياء اقتصاد دمرته أكثر من ثلاثة عقود من الاحتلال الإسرائيلي .

المستوطنات وعملية السلام

أعادت الانتخابات الإسرائيلية في حزيران من عام ١٩٩٢ ، حزب العمل إلى السلطة ؛ ويعود ذلك جزئياً إلى الوعود التي قطعها الحزب بالتوصل إلى اتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية / الفلسطينيين والتعهد بتجميد الاستيطان مقابل الحصول على ١٠ بلايين دولار أمريكي على شكل ضمانات قروض أمريكية . بعد أكثر من عام بقليل، أي في ١٣ أيلول ١٩٩٣ ، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاقية إعلان المبادئ، التي نصت على فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات، وتأجيل القضايا الأساسية، واحتفاظ إسرائيل بمسئوليات أمنية كاملة على كامل المنطقة . ومع توقيع الاتفاقيات الانتقالية، وافق الجانب الفلسطيني على تأجيل قضية المستوطنات إلى مرحلة لاحقة مقابل التزام إسرائيلي بالتوقف عن الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة والحفاظ على تواصل أراضيها . إلا أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية استمرت بشكل متزايد (أنظر المربعين ٢ و ٣) رغم الاستنكار الدولي لها، معززةً الوجود والسيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية قبل التوصل إلى أية ترتيبات نهائية مع منظمة التحرير الفلسطينية .

تتضمن الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية مجموعة واسعة من الإجراءات الوقائية الرامية إلى حماية المستوطنات والمستوطنين – على سبيل المثال، استثناء المستوطنات والمستوطنين من ولاية السلطة الفلسطينية، وفرض قيود شاملة على استخدام الأراضي الفلسطينية المحاذية للمستوطنات جنباً إلى جنب مع سيطرة إسرائيل على تسجيل الأراضي، والمناطق الطبيعية والأمن. كما نصت هذه الاتفاقيات على «تجزئة وعزل» الضفة الغربية، مدعمةً ببناء شبكة ضخمة من الطرق، التي تم فتحها لتتجاوز وتمزق المناطق السكنية الفلسطينية، وربط المستوطنات الإسرائيلية ببعضها البعض وبإسرائيل نفسها. ومن أجل الحصول على الأراضي اللازمة لذلك، تقوم إسرائيل بإصدار أوامر مصادرة مؤقتة؛ إلا أن شبكة الطرق المخطط لإقامتها والتي يبلغ طولها ٤٠٠ كم تشكل مؤشراً واضحاً على أن إسرائيل لا تنوي الانسحاب تماماً من الأرض الفلسطينية.

يستند الموقف الفلسطيني من كيفية التوصل إلى حل لمشكلة المستوطنات إلى القانون الدولي، الذي يدعو إسرائيل إلى الالتزام بالقرار رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة والانسحاب إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ (أنظر المربع رقم ١). ومع ذلك، فإن الفلسطينيين أبدوا استعداداً لإجراء تنازلات محدودة على شكل عمليات تبادل أراضي تمكّن إسرائيل من ضم بعض المستوطنات المحاذية للخط الأخضر مقابل أراضي مجاورة من إسرائيل ذات قيمة مساوية. ومن أجل تحقيق ذلك، تم التشديد على أن الفلسطينيين الذين يتفاوضون على منطقة تمثل ٢٢٪ فقط من إجمالي مساحة فلسطين التاريخية وأن ما يسمى عادةً بالعروض والتسويات الإسرائيلية لا يمكن فهمه من قبل الفلسطينيين بأي شكل على أنه منحة أو إعادة وإنما كسلب للمزيد من هذه الأرض الفلسطينية.

لكن الموقف الإسرائيلي يتجاهل القانون الدولي ويصر على ضم أراضي من الضفة الغربية تتراوح مساحتها (مؤخراً) بين ٤٥٪ كحد أعلى وحتى ٦٪ كحد أدنى، وذلك اعتماداً على وجود حكومة يسيطر عليها سواء حزب الليكود أو حزب العمل.

وفي هذا المجال، فإن كلا الحزبين الرئيسين في إسرائيل يستمدان تعاليمهما مما يعرف بخطة ألون – التي تمت صياغتها في عام ١٩٦٧، وخضعت بعد ذلك لعمليات تغيير وإعادة تسمية وتبني وتعديل من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والاستراتيجيين العسكريين. وفي مختلف الأشكال التي طرحت فيها، بقيت الالتزامات الإسرائيلية نفسها دون تغيير: وعلى رأسها الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة وثانياً ما يعرف بضمان السيطرة الإسرائيلية الجغرافية والسياسية على البلد بين البحر «المتوسط» والنهر «الأردن»، والاحتفاظ بمنطقة وادي الأردن جنباً إلى جنب مع الشريط الحدودي الممتد من الخط الأخضر وحتى محيط القدس «الكبرى».

مربع رقم (١)

المستوطنات في القانون الدولي و قرارت الأمم المتحدة

بما أن القانون الدولي يمنع ضم الأراضي بالقوة، لذلك فإن سياسة اسرائيل الاستعمارية تعتبر عملاً غير قانوني.

ان ميثاق الأمم المتحدة نفسه يعلن بأن الحصول على أراض من خلال الحرب أمر غير قانوني حتى ولو تم الحصول عليها أثناء الدفاع عن النفس، إذ يجب على الدولة الإنسحاب فور استطاعتها درء الخطر عن نفسها. أن أقرب بنود في أتفاقية جنيف الرابعة و قرارات الأمم المتحدة في هذا السياق هي كما يلي:

أتفاقية جنيف الرابعة (عام ١٩٤٩)

مادة رقم ٤٧: لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي اقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الاقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الاقليم المحتل ودولة الاحتلال، او كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأرضي المحتلة.

مادة رقم ٤٩ : يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة الى أراضي دولة الاحتلال أو الى أراضي أي دولة اخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دوافعه.

قرارت مجلس الأمن في الأمم المتحدة

قرار ٢٤٢ (٢٢ نوفمبر ١٩٦٧): يؤكد عدم جواز الاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، ويدعو إلى انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

قرار ٤٤٦ (٢٢ مارس ١٩٧٩): يقرر أن سياسة اسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ليس لها أي سند قانوني، ويدعو اسرائيل إلى أن تتراجع عن ترتيباتها السابقة، وأن تمتنع من اتخاذ أي عمل قد يؤدي الى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي او أي عمل قد يؤدي الى التأثير الملموس في التركيبة السكانية للاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأن تمتنع بشكل خاص من نقل مجموعات من سكانها المدنين الى الأراضي العربية المحتلة.

قرار ٤٥٢ (٢٠ يوليو ١٩٧٩): يدعو حكومة وشعب اسرائيل الى التوقف وبصورة عاجلة عن تأسيس وبناء والتخطيط لبناء مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس.

قرار ٤٦٥ (١ مارس ١٩٨٠): يقرر أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع المادي والتركيبة السكانية والبنية المؤسساتية أو الوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، أو أي جزء منها، ليس لها أي سند قانوني.

ويدعو حكومتها وشعبها الى إلغاء هذه الاجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة. كما يدعوها بصورة خاصة الى التوقف فوراً عن انشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

مربع رقم (٢)

التعداد السكاني للمستوطنات:

أرقام لعدد المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة تختلف بحسب المصدر :

- حسب «حركة السلام الآن» فإنه يوجد ١٤٥ مستوطنة قانونية، ١٧ منها في قطاع غزة و٢٣ منها في غور الأردن .
- حسب اللجنة الفلسطينية للدفاع عن الاراضي فإنه يوجد حوالي ١٩٠ مستوطنة اسرائيلية في المناطق الفلسطينية .
- إن مجلس « يشع» الاستيطاني يؤكد على وجود ١٥٢ مستوطنة منها ١٨ في غزة .

يشع : (مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة)

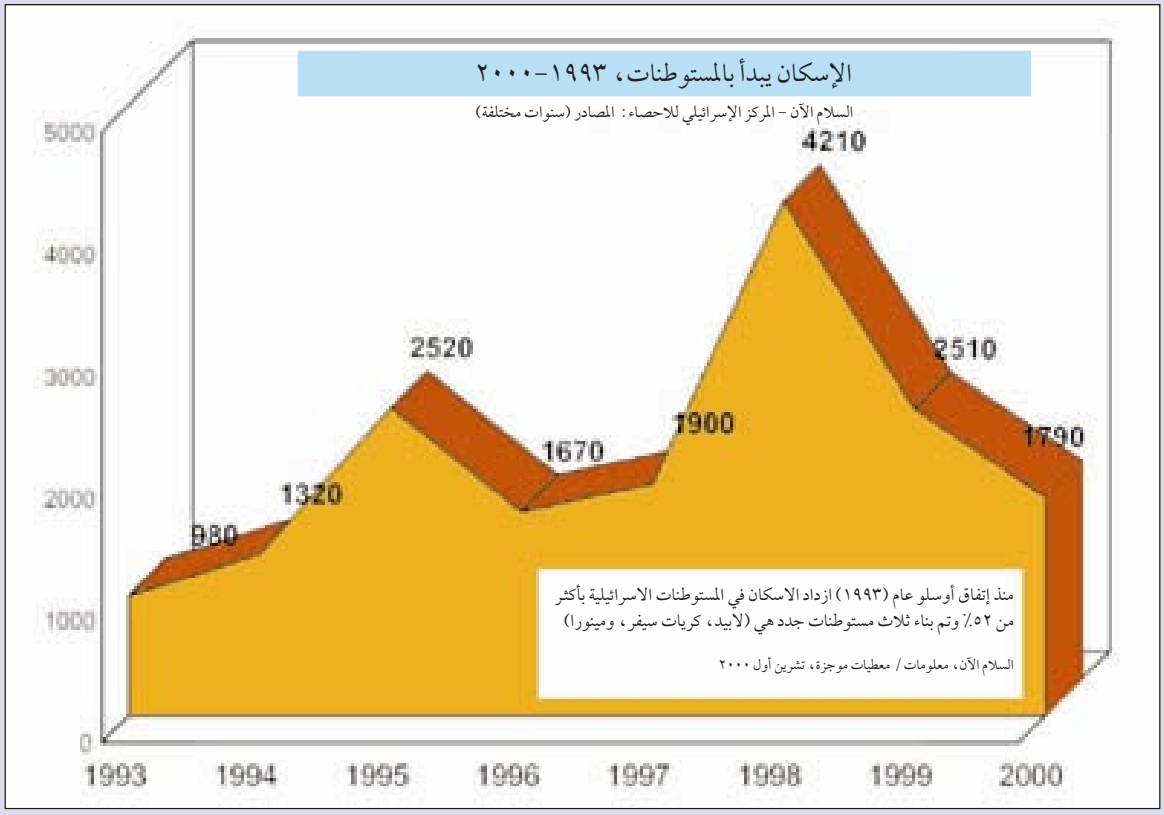

توزيع المستوطنات الإسرائيلية

تقدم الخريطة رقم ٢ لمحة عامة للمستوطنات، كما هي اليوم، تعكس ما هو عليه الوضع الراهن، الذي يتسم بتقسيم الأرض الفلسطينية إلى مناطق متمايزة من حيث السيطرة المدنية، والأمنية، والإدارية، على النحو الذي نصت عليه عملية أوسلو .

توضح الخريطة التغيرات الدراماتيكية التي طرأت على وضع المستوطنات، والتي تركت آثاراً سلبية على الأرض الفلسطينية، منذ أوسلو ويوضح النموذج المصغر الى اليسار الوضع الذي كان سائدا قبل أوسلو . والذي يبين أن المستوطنات الاسرائيلية التي كانت غالبيتها منتشرة في مناطق متفرقة وبعيدة في الارض الفلسطينية، لم يكن لها ذلك التأثير الكبير على التواصل الجغرافي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة .

إلا أن اتفاقية أوسلو ٢ قلبت الوضع بشكل تام، حيث ضاع الامتداد والتواصل أمام سلسلة المستوطنات الإسرائيلية الاستراتيجية سريعة النمو (المنطقة ج)، بما في ذلك شبكة الطرق الالتفافية . وتعتبر مثل هذه الشبكة هامة جداً في تحقيق تماسك والتحام المستوطنات بينما في الوقت نفسه تعزلها عن التجمعات الفلسطينية التي تمت إقامة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي المصادرة منها .

خارطة (٢)
توزيع المستوطنات الإسرائيلية

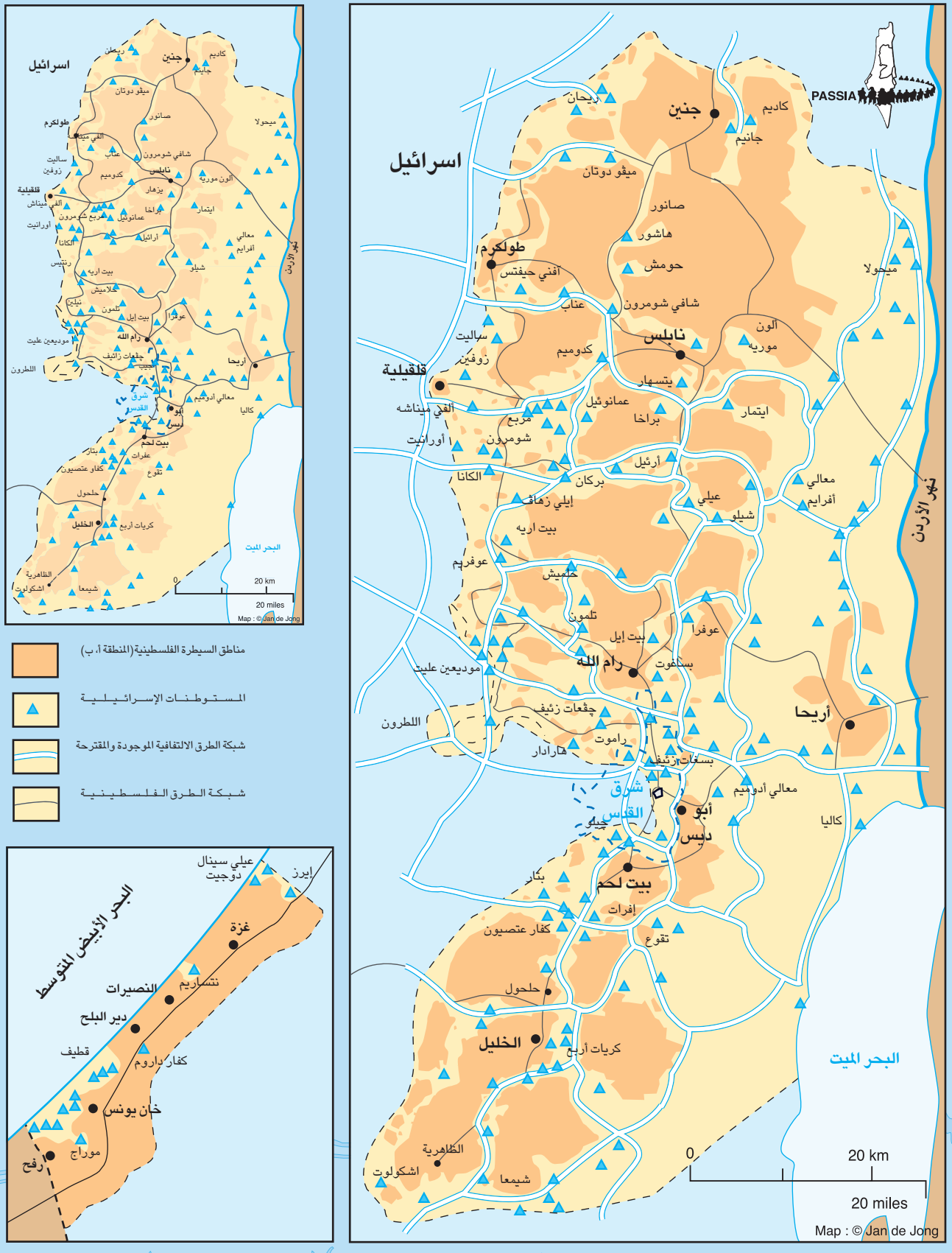

حجم وسكان المستوطنات الإسرائيلية

تعكس الخريطة رقم ٣ نفس الصورة السابقة، التي ميزت سياسة «القبضة الحديدية» من التجزئة والعزل المفروضة على الفلسطينيين من خلال المستوطنات. وتتناول هذه الخريطة الأبعاد الحقيقية لحجم والوزن الديموغرافي للمستوطنات الآخذة في الازدياد. إن الإقرار بهذه الأبعاد يشكل متطلباً أساسيا مسبقاً لحساب ما يمكن أن تكون له حاجة من أجل إزالة العقبات التي تسببها هذه المستوطنات.

إن مجرد نظرة عابرة على الخريطة والجدول والأشكال البيانية المصاحبة لها تفضي إلى مشاهدات مذهلة:

* الغالبية العظمى (٨٥٪) من مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء تلك المقامة في القدس الشرقية، صغيرة جداً من حيث حجم السكان والطاقة الاستيعابية؛ حيث أن أكبر هذه المستوطنات يمكن مقارنتها بالقرى الصغيرة المقامة على مساحة ١ كم، بمتوسط عدد سكان قدره ٧٠٠ شخص.

* أقلية ضئيلة من المستوطنات (١٥٪) – حوالي ٢٠ مستوطنة – تشابه البلدات الصغيرة، التي يبلغ متوسط مساحتها ضعف حجم المجموعة الأولى لكن مع كثافة سكانية أكبر بمتوسط قدره ٦,٠٠٠ مستوطن. وقد تم منح اثنتين من هذه المستوطنات وضع المدينة – معاليه أدوميم وأرئييل – بمتوسط استيطاني يتجاوز ٢٥,٠٠٠ و ١٦,٠٠٠ مستوطن، على التوالي، بينما تأخذ أربع مستوطنات أخرى – جفعات زئيف، ومورديعين عليت، وبيطار وإفراتا – في التطور لتصبح بلدات صغيرة، ويتراوح عدد المستوطنين فيها بين ١٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ مستوطن.

* توضح الخريطة بطلان الخدعة الإسرائيلية في التمييز بين المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وتلك التي تم ضمها إلى القدس، متجاهلة بذلك الإجماع الدولي فيما يتعلق بأن منطقة القدس تشكل جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية المحتلة. تشمل هذه المجموعة حوالي عشرة مستوطنات في منطقة بلدية القدس تضم في مجملها نصف عدد المستوطنين القاطنين في مستوطنات الضفة الغربية، حيث أن كثافة هذه المستوطنات لا توازيها كثافة مقارنةً بالمستوطنات الأخرى، وتحتل ما مساحته أقل من ٢٪ من مساحة الضفة الغربية.

يسكن النصف الآخر من المستوطنين الإسرائيليين في مستوطنات مقامة خارج حدود بلدية القدس. وعلى الرغم من أن المساحة التي أقيمت عليها هذه المستوطنات تفوق المساحة التي يحتلها مستوطنو القدس بمعدل سبعة أضعاف (بسبب طبيعتها كضواحي حدائق ومتنزهات)، إلا أن هذه المستوطنات – بما في ذلك الطرق المؤدية إليها – تستهلك فقط ١,٤٪ من مساحة الضفة الغربية، مما يجعل إجمالي النسبة المؤوية للمساحة التي أقيمت عليها هذه المستوطنات تبلغ ١,٦٪، بما فيها المستوطنات المقامة في القدس الشرقية.

تشكل «الكتل الاستيطانية» التي كانت حكومة باراك ترغب في ضمها إلى إسرائيل كجزء من اتفاقية الوضع الدائم قرابة ثلث مساحة جميع مستوطنات الضفة الغربية، وتضم ٧٠٪ من إجمالي عدد المستوطنين غير المقيمين في القدس. وعند دمج عدد أولئك المستوطنين المقيمين في القدس، يرتفع هذا الرقم ليشكل ٨٥٪ من جميع المستوطنين، مما يجعل إجمالي عدد المستوطنين المقترح ضمهم إلى إسرائيل حوالي ٣٣٠,٠٠٠ مستوطن. وعند اقتطاع أولئك المستوطنين الذين يشكلون ما نسبته ١٥٪ من مجموع المستوطنين الذين لا يعيشون في القدس أو في الكتل الاستيطانية وإنما في مستوطنات بعيدة، فإن مطالبة إسرائيل بضم منطقة الضفة الغربية التي لا تشمل القدس تنخفض إلى ٠,٦٪، وحتى عند دمجها مع نسبة ٠,٢٪ من الضفة الغربية المدعمة بمستوطنات القدس، فإن النسبة ستبلغ فقط ٠,٨٪.

تبين هذه النسبة، عند مقارنتها بالحد الأدنى من مساحة ٦٪ المقترح ضمها من قبل حكومة باراك، مدى التوسع الذي ترمي إليه إسرائيل على شبكة المستوطنات الحالية.

خارطة (٣)
المستوطنات الإسرائيلية: المساحة وعدد السكان

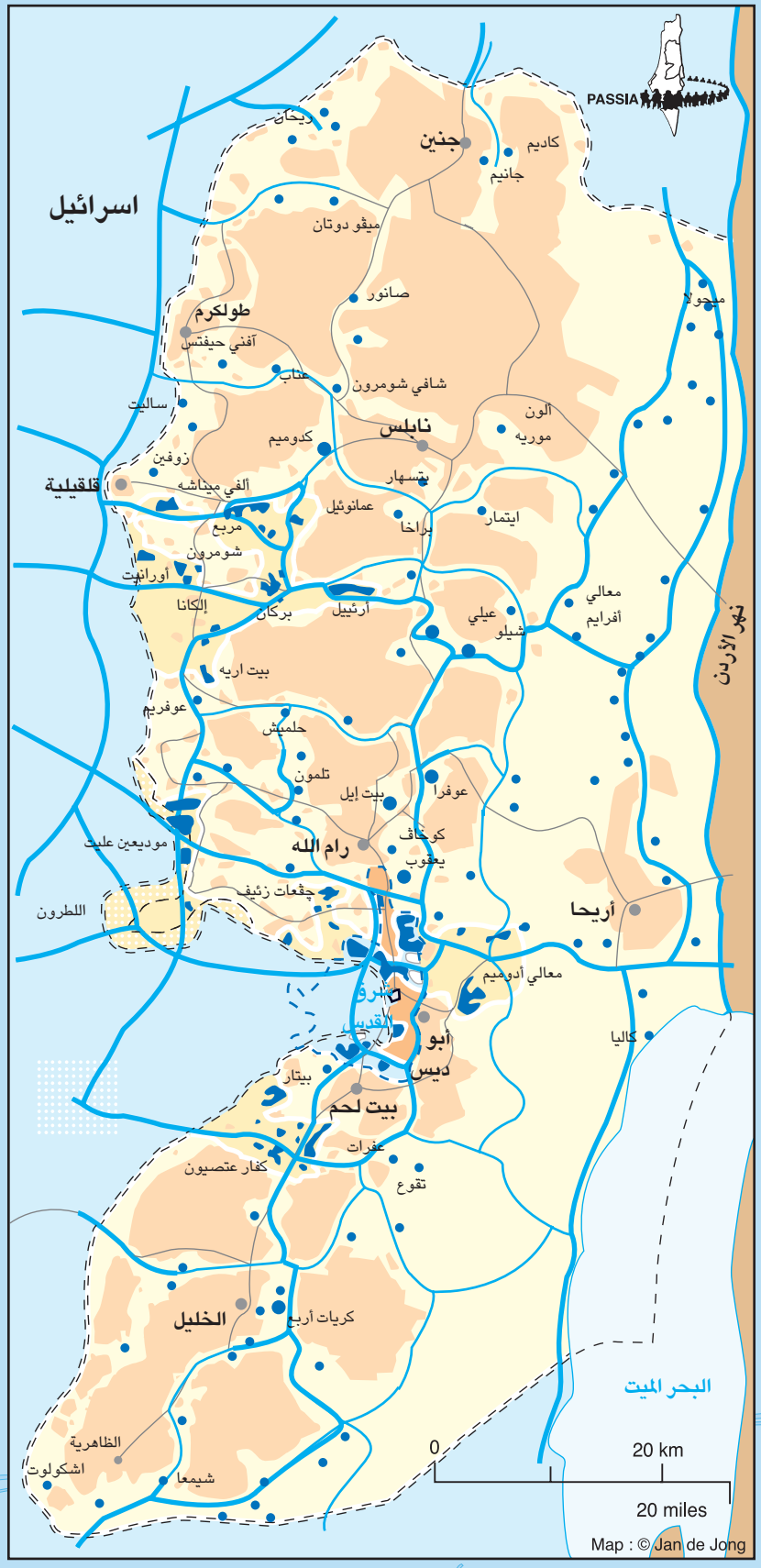

مستوطنات الضفة الغربية
حسب المساحة بـ (كم٢)

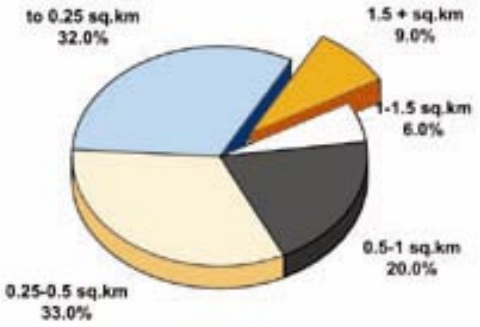

مستوطنات في الضفة الغربية والقدس
حسب المساحة بـ (كم٢)

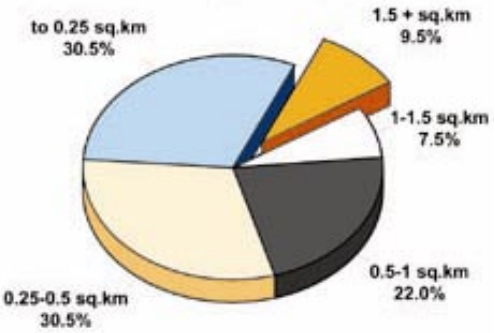

مربع رقم (١)

التعداد السكاني للمستوطنات

عدد سكان المستوطنين في المستوطنات (الكتل الاستيطانية)، في ديسمبر ١٩٩٩

الكتل الاستيطانية	عدد السكان	الكتل الاستيطانية	عدد السكان	الكتل الاستيطانية	عدد السكان
ألفي ميناشه	٤,٩٠٠	عمانوئيل	٣,٩٠٠	كريات أربع	٥,٩٠٠
أرئييل	٤,٩٠٠	كفار عتصيون	٩,٢٠٠	كريات سيفر	١٣,٠٠٠
بنيامين	٢٥,٠٥٠	غزة	٦,٦٠٠	معالي أدوميم	٢٥,٢٠٠
بيت أريه	٢,٥٠٠	چفعات زئيف	١٠,٥٠٠	معالي افرايم	١,٧٠٠
بيت إيل	٤,٠٠٠	هارادار	١,٥٠٠	جبل الخليل	٤,٥٠٠
بيتار عليت	١٣,٥٠٠	الخليل	٤٨٠	أورانيت	٤,٨٠٠
البحر الميت	٩٠٠	نهر الإردن	٣,٤٠٠	شومرون	١٥,٤٠٠
افرات	٦,٦٠٠	قدوميم	٣,٠٠٠	مجموع WBGS	١٩٣,٦٨٠
إلكانا	٣,٣٠٠	كارني شومرون	٦,٠٠٠		

المصدر: مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة

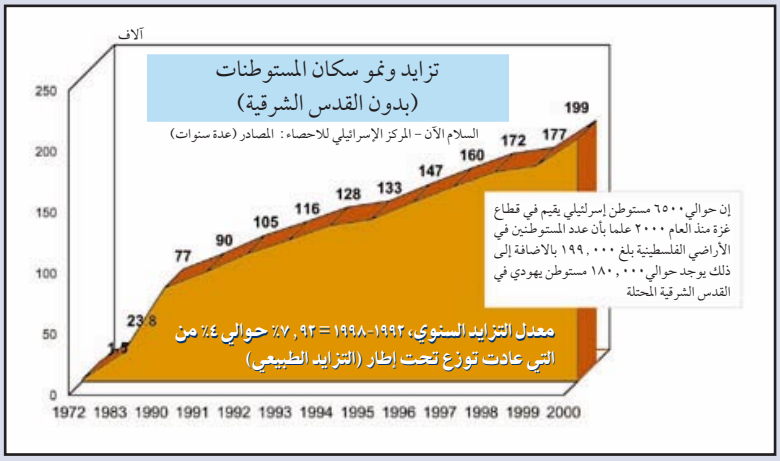

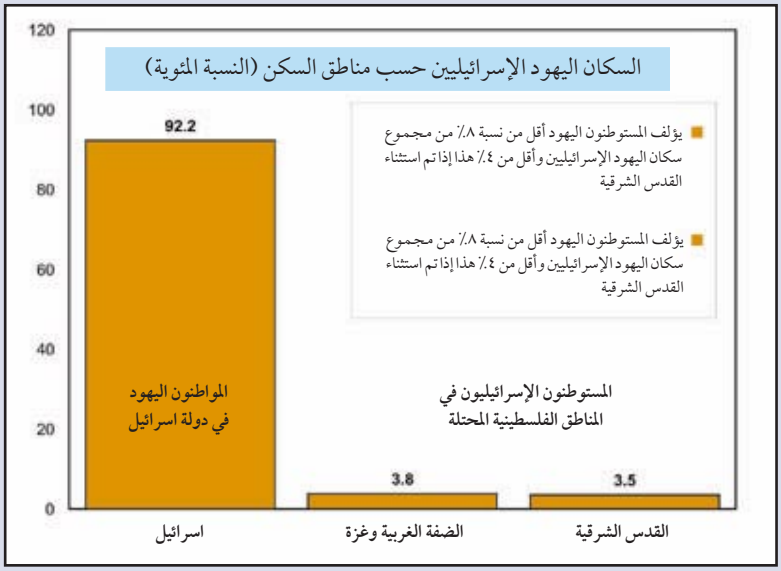

خيارات إسرائيلية للوضع النهائي للضفة الغربية

تخطط الخريطة رقم ٤ خطوة إضافية في تصوير الخيارات المقترحة حتى الآن لإنهاء الحكم الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وتوضح الخريطة الخطوط العريضة العامة للنسخة التي تتضمن الحد الأقصى من خطط الضم، كما ينادي بها حزب الليكود (والتي تعرف أيضاً باسم خطة ألون بلاس نسبة إلى خطة يغئال ألون الأصلية للعام ١٩٦٧-١٩٦٨) وعدد من خطط الضم المتنوعة في حدها الأدنى والتي قدمتها حكومة العمل تباعاً إلى الفلسطينيين في عام ٢٠٠٠. وتتراوح مقترحات الضم الإسرائيلي بين ١٠٪ (اقترحت في كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠) إلى حوالي ٦٪ (قدمت في مباحثات طابا في كانون الثاني ٢٠٠١). وقد استند العرض الأخير إلى مقترحات (براميترات) وضعها الرئيس الأمريكي كلينتون.

يمكن ملاحظة الفرق بين الحدود القصوى والدنيا من خطط الضم على الخريطة من خلال مقارنة المنطقة الملونة باللون البرتقالي، والتي تبين الحد الأقصى من المساحة التي ينادي بها دعاة منهج الحد الأقصى من الضم بالإضافة إلى المناطق الملونة باللون الأزرق الفاتح المقترحة في النسخة التي تنادي بضم ٦٪.

وقد تم عرض المستوطنات في المنطقة الأخيرة (الحد الأدنى من خطة الضم) وفقاً لحجمها الحقيقي، بحيث يمكن ذلك من إجراء مقارنة واضحة بين المساحة الصغيرة نسبياً للمستوطنات المقامة (٨,٠٪) وبين المطالبة الإسرائيلية الأكبر كثيراً (٦٪).

خارطة (٤)
البدائل الإسرائيلية للوضع النهائي في الضفة الغربية

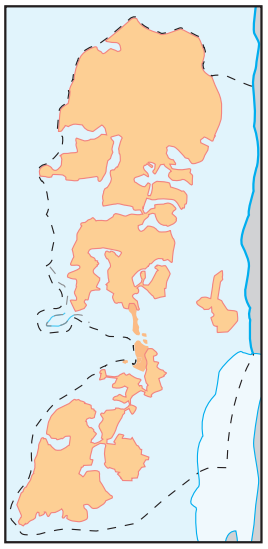

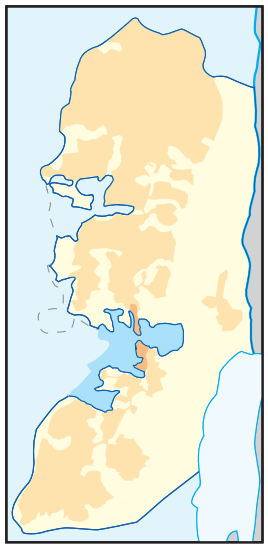

رسم خطة (ألون بلاس)

المقترح الإسرائيلي للدولة الفلسطينية على ٩٤٪ من الضفة الغربية

المستوطنات الإسرائيلية

منطقة الأمن الإسرائيلية طالبت ببديل ضمن ١٠٪ من الأراضي

القدس العربية

القدس الكبرى الإسرائيلية